الاردني، ابـراهيم عزالدين، الى «ان مصـداقيـة مجلس الامن [الدولي] وأعضـائه الخمسة دائمي العضوية ستكون في الميزان، في حال لم يتوصّلوا الى حمـل اسرائيـل على الانصيـاع للقرار الرقم ٦٧٢ المتعلق بمجزرة المسجد الاقصى» (**المصدر نفسه**، ١٧/١٠/١٩٩٠). واعتبر مندوب اليمن في مجلس الامن الدولي، عبدالله الاشطل، ان القرار «يشكّل مدخلاً لتناول مشكلة الشرق الاوسط... [وهو هامّ] لأنـه مدعوم بوحدة المجلس، ولأنه لا بدّ [من] ان يؤدي الى خطوات أخرى في طريق السلام» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٠/١٩٩٠). لكن الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، قال: «ان قرار مجلس الامن الرقم ٦٧٢ غير كاف... [و] بسبب اصرار بعض القـوى العظمى، لم يتخذ مجلس الامن الاجراءات لحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة المقدسة» (**المصدر نفسـه**، ١٥/١٠/١٩٩٠)؛ بينما اعتبر سفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى الامم المتحدة، محمد الشعـالي، ان «القرار بداية جيدة، [وطالب] جميع أعـضـاء المـجلس بالتخـلّي عن ' السيـاسـات القـديمة وسياسات المحاباة لاسرائيل' » (**المصدر نفسه**، ١٤/١٠/١٩٩٠).

ولدعم جهودها في المحافل الدولية، دعت منظمة التحـريـر الفلسطينية، فور وقوع مجزرة المسجد الأقصى، ملك المغرب، الحسن الثاني، ليدعو الى عقد اجتمـاع للجنـة القـدس التي يرأسهـا (**الأهرام**، ١٠/١٠/١٩٩٠). واستجاب الملك الحسن للطلب. وحدّد موعداً لاجتماع اللجنة في ١٤/١٠/١٩٩٠؛ وبـدا للمـراقبـين ان اجتمـاع هذه اللجنة يشكّل «خـطوة على قدر كبـير من الاهمية، باعتبارها أول دعوة تجمع وزراء خارجيات عدد من الدول العربية والاسلامية المعنيّة مباشرة بتطورات أزمة الخليج، وبخاصة العراق والمملكة العربية السعودية والاردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية... [و] في حال انعقـاده [يعتبـر] أول لقاء يجمع عدداً من الدول العـربية كانت لها مواقف متباينة من الاجتماعات العربية الاخيرة التي استضافتها القاهرة وتونس» (**الحياة**، ١٤/١٠/١٩٩٠)، وذلك في اطار الاشارة الى اجتماعين طارئين لمجلس جامعة الدول العربية، تغيّب عنهما بعض الدول العربية، نتيجة الخلافات حول أزمة الخليج.

وبالفعل اجتمعت لجنة القدس في الموعد الذي حدّده الملك الحسن؛ وأصـدرت بيـانـاً، في ختـام اجتمـاعاتها، دانت فيه، بشدة، «الجريمة النكراء التي ارتكبتهـا سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد أبنـاء الشعب الفلسـطيني في المسجـد الاقصى... وأكـدت... ان القـدس جزء لا يتجزأ من الاراضي العـربيـة الفلسـطينيـة المحتلة وعـاصمـة دولة فلسطين... وطالبت... مجلس الامن الدولي بالتعامل مع المشاكل الدولية بمعيار واحد... وطالبت العالمين، العـربي والاسلامي، والمجتمع الدولي، بتقديم كل أنواع الدعم والمساندة للشعب العربي الفلسطيني، لتمكينه من اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وبذل أقصى الجهود في مجلس الامن الدولي لحثّه على اتخـاذ التـدابـير الكفيلة بحمـايـة القدس وباقي الاراضي المحتلة، وارسـال مراقبين دوليين لتحقيق هذا الهدف... وكلّفت اللجنة رئيسها... بالاتصال بالدول دائمة العضوية في مجلس الامن لتوفير الدعم الدولي اللازم لوضـع حدّ للممارسات الاسرائيلية، ولدفع عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط؛ كما كلفت الامـين العـام لمنـظمـة المـؤتمـر الاسلامي بالاتصـال بمنـظمـة اليـونسكـو للعمل على تنفيذ قراراتها المتعلقة بالحفاظ على التراث الاسلامي في القدس» (**الأهرام**، ١٧/١٠/١٩٩٠).

ومهّـدت أجـواء اجتمـاعـات لجنـة القـدس لاجتماع الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية، الذي طلبت عقده، أيضاً، منظمة التحرير الفـلسـطيـنيـة، حيث عقـد الاجـتـمـاع في ١٧/١٠/١٩٩٠، في تونس، وحضره سبعـة وزراء هم وزراء خارجيـات الاردن والعراق وقطر وتونس واليمن وفلسطين وموريتانيا، بينما تمثّلت بقية الدول العـربيـة فيـه على مستـوى المندوبين. وقد ألقى الرئيس الفلسـطيني، عرفات، في جلسة الافتتاح، خطاباً «شرح فيه أبعاد مجزرة القدس... ثمّ عرض مشروع قرار مؤلف من عشر نقـاط يدين اسرائيـل وينتقـد المـوقف الامـيركي من سيـاسـة القمـع الاسرائـيـليـة في الارض المـحـتـلة» (**الحـيـاة**، ١٩/١٠/١٩٩٠). ووافق كل الوفود على مضمون مشروع القـرار. واقتـرح مندوب مصر، علي ماهر، تغيير صيغته ليصدر في شكل قرار منبثق عن الدورة الخـاصـة لمجلس الجـامعة (**المصدر نفسه**). وفي